متيسر ورقياً

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الإمارات العربية المتحدة
فاعل جيوسياسي وطموح يتجاوز الجغرافيا

د. علي فارس حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الإمارات العربية المتحدة
فاعل جيوسياسي وطموح يتجاوز الجغرافيا
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. علي فارس حميد / أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية _ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تشكل الاستراتيجية الإماراتية في الشؤون الخارجية طموحات واسعة تستند إلى قواعد راسخة لأداء دور إقليمي يعكس رؤيتها للعلاقات الدولية، ويُظهر سلوكاً سياسياً يتجاوز حدودها الجغرافية والديموغرافية. تقوم هذه الرؤية على نمط جديد من الدبلوماسية النشطة والاقتصاد المؤثر في التفاعلات الدولية، إضافةً إلى تحركات أمنية محسوبة أسهمت في جعل دور الإمارات العربية المتحدة منسجماً مع طبيعة البيئة الإقليمية، وبمساحة تأثير واسعة في الساحة الدولية تعكس حالة تناغم بين رؤيتها السياسية والأدوار التي تؤديها دون الدخول في صدام مع جوارها الإقليمي.

وتنتهج الإمارات مساراً يستند إلى الركائز الأساسية المؤثرة في التفاعلات الدولية؛ إذ ترى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بيئة ملائمة لتعزيز فاعليتها بدلاً من تقييدها، وتحوّل قدراتها الاقتصادية ومكانتها في سوق الطاقة إلى أداة دبلوماسية فاعلة توسّع شراكاتها الاستراتيجية. كما يوفّر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية مظلة أمنية تُطمئن مخاوفها. وعلى هذا الأساس، تشكّلت رؤية الإمارات في إدارة مصالحها الخارجية بمنهجية تعزّز حضورها الدبلوماسي، وتدعم استمرار نفوذها السياسي، وتحافظ على مكانتها المتجددة بفعل القضايا والملفات التي تتبناها في سلوكها تجاه البيئة الدولية.

تبلورت استراتيجية دولة الإمارات تجاه البيئة الإقليمية منذ عام 2011، حيث اعتمدت نهجاً استباقياً يسعى إلى إعادة تشكيل بيئة التفاعلات المحيطة بها، من خلال بناء شراكات قائمة على المصالح المتبادلة بما يضمن حضورها الإقليمي ويعزز الاعتمادية المشتركة بينها وبين جوارها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نمط مستقر من توازن المصالح، يقابله توسيع لنفوذ الدولة في الخارج، متجاوزة بذلك عقدة الجغرافيا التي طالما أثّرت في دول الخليج العربي.

حدود الفاعلية والدور الإقليمي المؤثر

تسعى الإمارات إلى تجاوز قيود الجغرافيا التي تصنفها دولة صغيرة المساحة، عبر بناء شراكات منتجة ومتنوعة مع قوى إقليمية ودولية. وقد شكّلت مقوماتها الاقتصادية والتكنولوجية رافعةً لفاعليتها، ما منحها أدواراً متقدمة في الاقتصاد الدولي بعد تحولها إلى مركز مالي وتكنولوجي عالمي. إن استقطاب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد غير النفطي، إلى جانب الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والفضاء والطاقة المتجددة، عزّز مكانتها العالمية ومنحها تأثيراً مضاعفاً. وتشير البيانات الرسمية إلى أنّ قيمة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات بلغت عام 2023 أكثر من 30 مليار دولار، بزيادة تفوق 8 مليارات دولار عن عام 2022، فيما تُقدَّر الاستثمارات الإماراتية في الخارج بنحو 2.5 تريليون دولار. ووفق مؤشرات القياس، يعكس هذا النمو المتسارع مكانة الإمارات كأحد أبرز اللاعبين في ضخ الاستثمارات على مستوى العالم.[1]

تمثل الاستثمارات الإماراتية واحدة من أهم عناصر القوة بالنسبة للإمارات، فمعظم العلاقات الاستراتيجية مع القوى الكبرى في العالم تشارك الإمارات في مجالات مخصصة للاستثمار، الأمر الذي جعلها مركزاً عالمياً للتعاملات الدولية، سواء بالنسبة للتكنولوجيا أو الذهب، فضلاً عن مركزها السياحي الذي منحها ميزة إضافية للتفاعل مع العالم وتوسيع سمعتها الدولية وحضورها السياسي. فالشركات الكبرى التي تتعاقد مع الشركات الإماراتية، والبيئة الاستثمارية الآمنة التي توفرها الإمارات بحكم علاقاتها السياسية، جعلتها من أقوى اللاعبين الإقليميين، مع الأخذ بعين الاعتبار دور المملكة العربية السعودية السياسي والأمني، الذي وجدت فيه الإمارات غطاءً مناسباً لتعاملاتها المالية.

إلى جانب ذلك، فإن طبيعة وحدود المصالح السياسية بالنسبة للإمارات ترتبط ببنية التكامل الجغرافي الذي تنتمي إليه في مجلس التعاون الخليجي، إذ يمثل مصدراً لقوتها السياسية، مستعينةً بتكامل الأدوار التي يفرضها المجلس على الدول من أجل تأمين مصالحها الأمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الإجراءات التي ما تزال تؤثر في الدول الأعضاء، كالحالة مع الأزمة القطرية التي أسهمت في ردع الطموح القطري المنافس لها. ومن ثم، فإن واحدةً من ضمانات الدور الإماراتي الإقليمي هي الطريقة التي تتبناها في إدارة النزاعات مع جيرانها الإقليميين عن طريق المجلس، بالإضافة إلى ما تمتلكه من موارد واستثمارات تؤهلها لتعزيز مركزها الإقليمي.

الدبلوماسية الهادئة وقنوات التأثير الناعمة

تميل الإمارات العربية المتحدة إلى اتباع دبلوماسية هادئة قائمة على الجمع بين القدرات الاقتصادية ومبدأ الانفتاح، مما يمنحها ثقلاً دبلوماسياً مؤثراً في التفاعلات الخارجية. إذ تتجه رؤيتها إلى التعامل بمبدأ الانفتاح مع كلٍّ من الجمهورية الإيرانية وقطر وتركيا، رغم وجود العديد من النزاعات مع هذه الدول. غير أن ما نتج عن هذه الدبلوماسية من تواصل عزَّز بشكل كبير ملامح الاستقرار في العلاقات الثنائية، فضلاً عن إسهامه في توسيع قاعدة العلاقات العامة للإمارات لدى هذه الدول، الأمر الذي مكَّنها من تمرير الملفات الثنائية بمرونة أكبر مقارنةً بغيرها من دول الخليج العربية.

1- للمزيد ينظر التقرير الصادر عن المؤسسات الحكومية في الامارات، من خلال الرابط:
https//:u.ae/en/information-and-services/finance-and-investment/foreign-direct-investment/foreign-direct-investment-in-the-uae?utm_source

إلى جانب ذلك، فإن الأدوار التي تؤديها المؤسسات والشركات في الإمارات العربية المتحدة تضيف إلى قدرتها موارد جديدة للتأثير في ملفاتها الخارجية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما تؤديه المؤسسات البحثية من تواصل معرفي مع دول العالم، مما جعل الإمارات دولة ذات مقبولية خاصة على الصعيد الدولي. إذ تسهم بعض المؤسسات البحثية في زيادة التواصل مع منصات الباحثين والخبراء عالمياً، فالنقاشات الثرية التي يعقدها مركز ترينديز ومركز الإمارات للسياسات تُعدّ من ركائز دبلوماسية المسار الثاني، أي توظيف الجهود البحثية لرفع مستوى السمعة الأكاديمية والبحثية من خلال استضافة الخبراء ومشاركتهم في العديد من البرامج البحثية، مما يجعل الإمارات منصة علمية ذات ريادة خاصة على مستوى البحوث التطبيقية والاجتماعية. وقد أسهم ذلك في إيجاد مساحة بحثية جديدة تتعامل من خلالها الإمارات مع العالم الخارجي.[2] ومن ثم، فإن الاعتماد على مثل هذه المؤسسات البحثية في إبراز الصورة الذهنية عن الإمارات عالمياً كان له تأثير كبير بحكم المجالات التي تتقدم فيها الدولة على مستوى التأثير والتفاعل الإقليمي والدولي.

وبالمقارنة مع دول الخليج، باستثناء المملكة العربية السعودية، يمكن ملاحظة التموضع الذي تمكنت الإمارات من تحقيقه في اليمن وليبيا لصالح أدوات ناعمة ومؤثرة في تقييم وتحديد السياسة الخارجية، فضلاً عن توظيف الأدوات الاقتصادية في مبادرات الوساطة التي مكّنت الإمارات من تثبيت مكانتها كقوة فاعلة رغم طبيعة التحولات التي تمر بها المنطقة. ومن ثم، فإن اتساع قنوات التأثير غير الرسمية الخاضعة لمبدأ التكامل في المصالح يضاعف من قدرة الإمارات على انتهاج دبلوماسية نشطة وهادئة تجنبها الدخول في محاور متصارعة أو متضادة.

تقييم مسار الاستراتيجيات

تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تشكيل نمط متوازن في أدائها مع الدول الكبرى يعكس مصالحها، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بها شراكة استراتيجية تضمن لها الحماية الأمنية مقابل منافع متبادلة من الاستثمارات والنفقات، كان للشركات الأمريكية النصيب الأكبر منها. وقد ساعد ذلك الإمارات في تكوين لوبي مؤثر تزداد فاعليته في الأزمات أو عند حاجتها، إذ أنفقت الإمارات ـ بحسب تقرير واشنطن بوست ـ ما يقارب 200 مليون دولار لصالح الشركات الأمريكية

2- الموقع الرسمي لمركز ترينديز عن طريق الرابط:
https://trendsresearch.org/ar/?srsltid=AfmBOopFKQZejfk4r6A7KIZtM2P94nup1AMDtW6FPqgQ-2yksCbDsoNHn

العاملة في مجال العلاقات العامة.[3] وإلى جانب ذلك، تحافظ الإمارات على علاقة متوازنة مع موسكو تقوم على تبادل المنفعة، مع احتفاظها بقدر كبير من المصالح مع الصين، خصوصاً في مجالي الطاقة والاستثمار في الذكاء الاصطناعي.

تؤمن عقيدة الإمارات السياسية بأن طبيعة التمركز الذي تحتله الشركات متعددة الجنسيات أصبحت ذات تأثير كبير، ولأجل استدامة العلاقات الثنائية مع تمكين دورها الخارجي، فهي بحاجة إلى توثيق هذه العلاقات بما يرفع مستوى الضمانات الموجهة إلى دول العالم الكبرى. وهذا هو الأمر نفسه الذي يفسر تفوق جواز السفر الإماراتي وارتفاع مستوى دخل الفرد واهتمام الشخصيات السياسية والخبراء حول العالم بالمؤسسات المالية والبحثية داخل الإمارات. فالوعي الذي أفرزته التنمية في الدولة يعكس أنها ذات وظيفة استثمارية مهمتها تسهيل الإجراءات، وزيادة الضمانات، وبناء الثقة مع المجتمع المالي على الصعيد العالمي.

أما على المستوى الإقليمي، فإن تذبذب المواقف الخليجية والأزمتين في اليمن وليبيا جعلاها تتجه إلى تأمين المواقف وتهدئة الأجواء، خصوصاً وأن علاقاتها مع الدول العربية أصبحت أكثر تكلفة بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني. فالإمارات تدرك تماماً أن هناك تحديات محتملة لسلوكها السياسي الإقليمي نتيجة سعيها لتأمين ذاتها من المخاطر المتتالية التي تحيط ببيئة الجوار الإقليمي.

ووفقاً لمسارات الأداء الاستراتيجي للإمارات العربية يمكن ملاحظة عدة مسارات:

نوعية المسار	الحالة
الدبلوماسية متعددة المسارات	**تتخذ الأنماط الرسمية والعامة والإنسانية**
الاستثمارات الخارجية	**تتخذ الحالات السيادية والتشاركية والاستثمارية**
التحركات العسكرية المحدودة	**كالحالة في اليمن مع ضمان موقف سياسي أكثر استقلالية**
الوساطة الدولية	**المصالحة الأثيوبية**

3- التقرير المفصل حول الشركات ونظام التمويل والاتصالات من قبل الامارات العربية للشركات الأمريكية العاملة في مجال الضغط والعلاقات العامة، من خلال الرابط:
https://www.washingtonpost.com/business/interactive/2024/us-sanctions-lobbying-money-washington-lebanon-venezuela/?utm_source

وبالرغم من رؤية الإمارات العربية المتحدة بشأن تقوية العلاقة والتحالف مع المملكة العربية السعودية، فإن هناك تبايناً في بعض المواقف، لعل أبرزها الرؤية تجاه اليمن، فضلاً عن الحذر من توجهات قطر الخارجية، إذ كان موقف الإمارات منها يعد الأكثر صرامة في قمة العلا 2021. كما أن رؤية الإمارات للأدوار التي أدتها قطر تتسم بالحذر وعدم اليقين، مما يدفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة مقارنةً بالمملكة العربية السعودية في هذا الشأن. ناهيك عن إشكاليات اقتصادية أخرى قد تفتح باب تنافس اقتصادي تدريجي بين الدولتين، إذ تتبنى رؤية عام 2030 التي يشرف عليها ولي العهد محمد بن سلمان نهجاً يقوم على الاستثمارات واتفاقيات الشراكة مع دول العالم، في مقابل تمركز اقتصادي للإمارات في العديد من الاستثمارات الدولية، وهو ما قد يفتح ملفات تنافس بين الدولتين، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار رفض الإمارات مقترح زيادة الإنتاج الذي قادته المملكة العربية السعودية داخل «أوبك» في عام 2021 لزيادة حصتها الإنتاجية.

عادةً ما تنجح الإمارات في تسوية الخلافات مع المملكة العربية السعودية عبر القنوات الدبلوماسية المغلقة والمباشرة، إذ إن طبيعة العلاقات الخليجية وما يحكمها من تقاليد تساعد على حل الخلافات والاتفاق على حدود مقبولة للتفاعل بين الطرفين من دون التأثير في طبيعة التحالف بينهما، وهو ما يميز العلاقات السعودية–الإماراتية مقارنةً بغيرها من العلاقات داخل مجلس تعاون دول الخليج العربية.

إن تصورات الأمن التي تطرحها بعض مؤسسات الفكر الإماراتية قد لا تلقى ترحيباً من بعض الدول، خاصةً فيما يتعلق بالاتفاقيات الإبراهيمية الموقعة عام 2020 مع عدد من دول المنطقة، والتي تستهدف التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها ضامناً للأمن. فالأمن الإقليمي وفقاً لرؤية هذه الاتفاقيات يكاد يرتكز على دول أساسية تضم الدول العربية إلى جانب الكيان الصهيوني والجمهورية الإيرانية، مع إطلاق خطة تنمية لمعالجة الاختلالات البنيوية في النظام الإقليمي تشمل فلسطين وسوريا ولبنان، وهو ما تعتقد الإمارات أنه يعزز الاستقرار، غير أن ذلك قد لا ينسجم مع رؤية الجمهورية الإيرانية وفصائل المقاومة.[4]

إن رؤية الإمارات التي تميل أحياناً إلى تشكيل الاستقرار الإقليمي وفق منظور أمني وسياسي قد تتعارض، من حيث التصميم، مع رؤى ومشاريع إقليمية لدول أخرى، وهذا الأمر بحد ذاته يُعد طبيعياً في أدبيات العلاقات الدولية. إلا أنه يظل مشروعاً يمكن للإمارات، من خلال دبلوماسيتها النشطة والمنتجة، أن تعزز التأييد له، مما يجعله برنامجاً مؤثراً في التفاعلات الدبلوماسية بين دول المنطقة.

4- مروان البلوشي، نحو نظام إقليمي جديد: تصور اماراتي طموح لمعالجة الإخفاقات البنيوية في المنطقة وتوسيع الاتفاقيات الابراهيمية، مركز الامارات للسياسات، 2025.

إلى جانب ذلك، أسهمت الشراكات الاقتصادية مع الصين والهند وروسيا في تمكين دور الإمارات في القضايا الدولية، ولا سيما مع اتساع حجم العلاقات الدفاعية والتسليحية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، مما أتاح لها أداء دور متوازن في التفاعلات الجيوسياسية دون الارتهان إلى طرف محدد. وقد مكَّنها ذلك، في الوقت ذاته، من التمتع باستقلالية عالية في إدارة شؤونها الخارجية. فحجم العلاقات والمصداقية التي تبنيها الإمارات مع المجتمع الدولي، ومكانتها الدولية التي تترسخ من خلال النقاشات التي تجريها مع الشركات الاستثمارية والمؤسسات البحثية، منحها مقومات إضافية لتعزيز قدرتها على التفاعل مع القضايا الدولية بمرونة عالية وفاعلية أكبر.

المنظور الاماراتي للعراق: نوايا التعاون وهواجس الشراكة

تنظر الإمارات إلى البيئة الخارجية على أنها ساحة براغماتية للتفاعل متعدد المستويات، فالرؤية الإماراتية لا تنحصر في نطاق محدد من العلاقات، بل تتوجه إلى استثمار جميع القنوات الممكنة للعمل على استدامة التفاعل وزيادة تأثير سياستها في بيئة غامضة تتشابك فيها المصالح. وينطبق الأمر نفسه تقريباً على العلاقة مع العراق ضمن البيئة الخليجية التي تتفاعل فيها الإمارات العربية المتحدة. فالموقف الإماراتي تجاه العراق يميل إلى توظيف الفرص المتاحة لتمكين الريادة في الخليج من خلال إقامة علاقات متوازنة مع العراق تتيح لها التأثير ضمن بيئة جيوسياسية مؤثرة على المدى المتوسط.

وبالرغم من مساعي الإمارات الكبيرة في الانفتاح على العلاقة مع العراق وتبني سياسة براغماتية، فإن تقييم العلاقة بين العراق والجمهورية الإيرانية عادةً ما يُعد من المجالات الحساسة بالنسبة للإمارات. فالمخاوف من تداعيات هذه العلاقة وتأثيرها على مكانتها الإقليمية تجعلها تقلل من الانخراط بشكل كبير في العلاقة مع العراق. الأمر الذي يدفع الشركات الاستثمارية الإماراتية، مثل «طاقة» و»الدار»، إلى اتباع أسلوب حذر في إدارة استثماراتها مع العراق، رغم رغبتها الكبيرة في توسيع المجالات التي تعمل فيها بالشراكة مع العراق.

من المؤكد أن رغبة الإمارات في توسيع حجم علاقاتها مع العراق اقتصادياً تتجه نحو الاستثمار الأجنبي دون توثيق علاقات شراكة، نظراً لعدة مخاوف تتصل بالعلاقة مع إيران وتداعياتها على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل، بتحالفها الاستراتيجي، مصدر قوة وفاعلية للإمارات العربية المتحدة. فالإمارات تخشى الانخراط مع العراق بطريقة قد تؤثر على مكانتها الخليجية.

ويعد أحد أهم مؤشرات البعد الأمني في العلاقات العراقية—الإماراتية مرتبطاً بالقلق الموجه نحو الميليشيات المسلحة، والتي تُعتبر تهديداً إقليمياً من منظور الإمارات، مما يقلل مستوى التفاعل والاندماج مع العراق. فالقلق الناتج عن تأثير الفصائل المسلحة على القرار السياسي، وفقاً لرؤية الإمارات العربية المتحدة، يشكل خطراً على مكانتها، فضلاً عن تأثيره وتداعياته على الضمانات الممنوحة للشركات الاستثمارية وسمعتها العالمية، التي قد تتأثر نتيجة التداعيات السياسية المتوقعة من خلافات سياسية أو أمنية.

تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير وسائل التنسيق مع العراق بخصوص الأمن والاستخبارات، فضلاً عن الاستفادة من مجالات الخبرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتنظيم داعش الإرهابي. فالصورة التي يحملها العراق بشأن مكافحة الإرهاب تتخذ نمطاً ذهنياً مشجعاً لجميع الدول للتعاون مع العراق وزيادة التنسيق وتبادل الخبرات. وهو الأمر ذاته الذي ينبغي للعراق أن يحرص عليه في إدارة علاقاته مع الإمارات العربية المتحدة، نظراً للقدرة التي تمتلكها الأخيرة في مجالي الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، مما يتيح نقل خبرة العراق على الأرض إلى مستويات متطورة في مكافحة الإرهاب الذكي ومواجهة التمدد المستتر للإرهاب.

وبتركيز أكبر على مجالات العلاقة بين الإمارات والعراق، يمكن ملاحظة الدور الذي حاولت الإمارات القيام به في إعادة إعمار الموصل وترميم الكنائس من خلال اليونسكو والفاتيكان. فتوظيف القوة الناعمة في توجهات الإمارات العربية المتحدة تجاه العراق يزيد من التقارب بين الدولتين، خصوصاً وأن هناك جانباً كبيراً من التشارك في القيم والعلاقات العشائرية، مما يمكن أن يكون مفتاحاً لتوسيع العلاقات الثنائية وتعزيز المصالح المتبادلة.

وتتزايد أهمية العلاقات الاجتماعية نظراً للموروث العشائري المشترك بين الإمارات والعراق، إذ تتقارب القنوات غير الرسمية للتأثير في عدة مناسبات. ولعل أبرز ما يمثل ذلك هو حجم وفاعلية القبائل التي تتشارك نفس القيم، خصوصاً قبائل شمر والدواسر والظفير، وبعضها ينتمي إلى نفس الحلف القبلي، مما يخلق نمطاً من الروابط الثقافية والاجتماعية والتاريخية بينهما. وقد حرصت الإمارات العربية المتحدة على الاحتفاظ بهذا العامل كنقطة قوة للعلاقات الثنائية مع العراق.

ولأن الوجاهة العشائرية لها نفوذ كبير في العراق، خصوصاً في بعض المحافظات، لما لها من دور وتأثير سياسي وأمني، فقد أصبحت ضمن نطاق الاهتمام الإماراتي في وزارة الخارجية، إذ تُعدّ بمثابة قنوات للتواصل وأدوات فاعلة لتعزيز التفاعل، لا سيما في الجوانب المرتبطة باحتواء الأزمات المحلية، مما يمنح

هذا الجانب وزناً في استراتيجية الإمارات الخارجية تجاه العراق. فضلاً عن ذلك، فهي تدخل ضمن نطاق النفوذ الناعم الإقليمي للإمارات في المنطقة العربية، وخصوصاً تجاه العراق، إلى جانب تبني هذا النمط أيضاً فيما يتعلق باليمن.[5]

إن تعزيز الثقة مع المجتمعات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة أصبح يشكل أهمية كبيرة في استراتيجيتها الخارجية، ولعل سبب ذلك يكمن في تقليل حدة تأثير الصورة النمطية للإمارات بعد التطبيع مع الكيان الصهيوني. فمن ناحية، تحاول الإمارات نشر قيمها في الخارج كواجهة ومركز للاستثمارات العالمية، وهي بلا شك تواجه تحديات كبيرة بسبب طبيعة المنطقة وتحولاتها المعقدة، مما يجعلها تميل إلى تقوية نفوذها ومكانتها الإقليمية عبر عدة وسائل، يأتي في مقدمتها:

- التواصل مع المجتمعات وإبراز الصورة التنموية للإمارات من خلال تسهيلات تقدمها لرجال الأعمال والوجهاء المحليين.
- التركيز على اظهار صورة نمطية تتعلق بالتقنيات والبحوث التطبيقية فضلاً عن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي.
- تبني استراتيجيات تعزز من الاعتماد الجزئي على محاور دولية، مما يزيد من فاعليتها وقدرتها على أداء دور خارجي أكبر.
- عدم الدخول في مواجهة مباشرة داخل مجلس التعاون الخليجي وتخفيف حدة تصادم القيم مع تركيا والجمهورية الإيرانية.

إن منهجية الشؤون الخارجية بالنسبة للإمارات تتجه نحو تحول تدريجي في توظيف الموارد بغرض الانتقال إلى الطموح الإقليمي الذي يتجاوز حدود الجغرافيا المقيدة لها. فالإمارات تدرك أن نطاق الحماية الذي يوفره مجلس التعاون الخليجي لن يكون كافياً لهذا الدور، وهي بحاجة إلى شراكات منتجة مع قوى مؤثرة في النظام الدولي، كما هو الحال مع الصين والهند وروسيا. فالاعتمادية المتبادلة التي توفرها هذه الشراكات ستزيد من فاعليتها على المدى القريب والمتوسط.

تحديات الدور: عقدة الجغرافيا والأمن المركب

5- For more
Farzad Ramezani Bonesh, UAE's approach to Iraq, Al-Bayan Center for Planning and Studies, https://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2022/10/ejbh.pdf?utm_source

وبالرغم من السياسات الهادئة التي تتبناها الإمارات العربية المتحدة تجاه البيئة الإقليمية، فإن واحدة من أهم الإشكاليات التي قد تتصاعد بسبب طبيعة أجواء التفاعل الإقليمي هي مشكلة العلاقات غير المستقرة مع قطر، والتي ما تزال تواجه صعوبات في بناء الثقة، خصوصاً بعد دور قطر في سوريا وقربها من تركيا، التي تسعى إلى توسيع نفوذها الواسع نتيجة العلاقة مع نظام الشرعية. فالإمارات تتخوف من تزايد نطاق التفاعل في محيطها لما قد يتركه من عواقب وخيمة على العلاقة مع الشركاء في مجالات الاستثمارات والتبادل التجاري. ويضاف إلى ذلك طبيعة التهديدات المتزايدة بين الجمهورية الإيرانية والكيان الصهيوني، وما يمكن أن تتركه من تداعيات متكررة نتيجة هشاشة وقف إطلاق النار بين الطرفين.

من ناحية أخرى، فإن وجود لاعبين غير رسميين يؤثر بشكل كبير على الوضع الأمني في الإمارات العربية المتحدة، التي تمتاز بضعف عمقها العسكري بسبب مساحتها الشاسعة، كما حدث في عام 2022 عندما تعرّضت الإمارات لهجوم بطائرات مسيرة من قبل الحوثيين. إذ يترك هذا الحدث تقييمات سلبية مستقبلية على الوضع الأمني بالنسبة للإمارات، لا سيما من قبل الشركات الاستثمارية. ويظل المجال الجغرافي واحداً من أهم التحديات التي تواجه طموح الإمارات الإقليمي، مما يجعلها تميل إلى الحفاظ على عمق استراتيجي مناسب داخل مجلس التعاون الخليجي.

يمكن أن تتبنى الإمارات أدواراً جديدة في ظل التوازن المعقد في سياستها بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أو بين إيران والكيان الصهيوني. فإدارة هذا التوازن قد تدفعها إلى إعادة النظر في الحياد النشط عبر الدبلوماسية والقنوات الاجتماعية، التي تحرص دائماً على توظيفها ضمن سياسة مدروسة قائمة على التعاون مع الخبرات العالمية في مجالات متعددة. فضلاً عن أن زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي ستمنحها ريادة إقليمية تقلل من منافستها مع دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي، لا سيما المملكة العربية السعودية.

ومن ثم، فإن الانفتاح وتطوير العلاقات مع دول مثل العراق واليمن سيسهم في زيادة تأثير الإمارات الإقليمي وإضافة موارد قوة جديدة لعلاقاتها الدبلوماسية. وهذا ما يمكن للحكومة العراقية التعاون فيه من أجل بناء شبكة مصالح متبادلة مع الإمارات تساعد في استدامة العلاقات الثنائية وتمنح العراق فرصاً جديدة لمواكبة التنامي المستمر في الاستثمارات الأجنبية. وهو ما يُعد من مبادئ الرؤية المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والعراق في هذه المجالات.

تسهم العلاقة بين الإمارات والعراق في تقليل تداعيات التداخل في المصالح الأمنية، كما تمنح العراق فرصاً إضافية للتعامل مع بيئة معقدة تتسم بالتضاد القيمي وعدم اليقين. ومن ثم، فإن أي شراكات بين العراق والإمارات ستسهم في تمكين العراق من تحقيق أهدافه المعلنة ضمن استراتيجية وزارة الخارجية، خصوصاً إذا تضمنت برامج ثقافية واجتماعية تزيد من فاعلية الدبلوماسية الشعبية بين الدولتين.

الخاتمة:

تتجه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو تفعيل حضورها الإقليمي والدولي من خلال تبني أدوار متعددة الأبعاد، تتسق مع رؤية براغماتية تقوم على مواءمة المصالح الوطنية مع التفاعلات الجيوسياسية المعقدة في بيئتها المحيطة. وفي هذا الإطار، توظف الإمارات أدواتها السياسية والدبلوماسية بفاعلية، مستندة إلى استراتيجية متكاملة تشمل الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والتوسع في الشراكات الاقتصادية العابرة للحدود، بما يعزز مكانتها كمركز اقتصادي وتقني مؤثر في المنطقة.

أما في الجانب الأمني، فتسعى الإمارات إلى ترسيخ مفهوم الأمن الإقليمي المشترك عبر الانخراط في تحالفات استراتيجية، والمساهمة في إدارة النزاعات، وتقديم نماذج بديلة للاستقرار الإقليمي. كما تؤدي أدوات «القوة الناعمة»، مثل الثقافة والتعليم والمساعدات الإنسانية، دوراً موازياً في توسيع نطاق نفوذها بما يتجاوز الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية. ورغم التحديات التي يفرضها المشهد الجيوسياسي، تواصل الإمارات إعادة تموضعها الإقليمي والدولي عبر آليات مرنة واستجابات ديناميكية، ما يمنحها قدرة متزايدة على تجاوز المحددات الجغرافية وتوسيع هامش المناورة الاستراتيجية، لتصبح فاعلاً إقليمياً يتمتع بوزن متصاعد في النظامين الإقليمي والدولي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org